بل اشتراك المدلولات او الجزئيات قلنا ان المراد بالاشتراك اشتراك الكلي بين الجزئيات
وقد كانت تعريف مانعة بحيث ان المراد بوحدة المعنى وحدة الوضع وكلمة على بمعنى مع
وقيد الملاحظة مقدرة والالف واللام في الاشتراك بدل عن المضاف اليه وهو اللفظ فلا
ن تقرير الكلام العام لفظ موضوع بوضع واحد مع ملاحظة اشتراك اللفظ بين الافراد فبقو
له بوضع واحد احترز عن المشترك آه كما مر آنفا وقد كانت التعريف جامعة لانا قد ذكرنا
في تعريف العام افرادا والمراد بالافراد المدلولات وهي اعم من المدلولات المطابقي
التضمني وهي غير محصورة متفقة في اسم واحد وقيل في الجواب عن ذلك الاعتراض ان هذا
التعريف جامع لان ما ذكر في تعريف العام الافراد وهي ما سمي بحقيقة المشتركة والمراد بالحقيقة
المفهوم والمراد بالمفهوم الذي اعتبر في حين وضع صيغة العام والاعتبار اعم من ان
يكون ما وضع آه لكن هذا الجواب محذوش والحق الاول لان في هذا الجواب اعتبار المفهو
الذي كان من الاباعد ويمكن الايجاب عنه انه لا يكون اعتبار المفهوم الذي كان من
الاجانب بل من الاقارب لان اصل الشيء ومساويه كان من الاقارب الاول اي تقسيم
الاول في وجوه النظم اي اقسام النظم الوجوه جمع وجه وهي عبارة عن الطريق الي
الشيء وانما سمي هذه الاقسام به لانها طريقة الي معرفة احكام الشرع صيغة ولغة اي
من حيث الوضع والصيغة هي هيئة حاصلة للكلمة باعتبار الحركات والسكنات وتقديم
بعض الحروف على البعض فان قيل ان الواو في قوله والسكنات لا يخلو اما ان يكون بمعنى
المطلق او ان يكون بمعنى او فان كان الاول فيخرج عنه صيغة ضرب لان فيه لا يكون
سكنة وان كان الثاني فيخرج عنه صيغة يضرب لان فيه الحركة والسكنات جميعا قلنا ان
كلمة الواو بمعنى او وهي لمنع الخلو لا لمنع الجمع والمادة هي عبارة عن نفس
جوهر الحروف واللغة هي اعم منهما والمراد بها ههنا المادة فقط لان العام
اذا ذكر بعد الخاص يراد به الفرد الذي يكون ما سوى الخاص لئلا يلزم استدرا
ك الخاص

كنايتان عن الوضع

كالخاص وهما اي الصيغة والمادة عبر بهما عن الوضع لان وضع اللفظ للمعنى لا
يكون الا بوضع الصيغة والمادة فهما ملزوما للوضع والوضع لازم فذكر الملزوم
وارادة اللازم او يكون سبب للوضع فذكر السبب وارادة المسبب ثم اعلم ان لكل لفظ معنى
مادي ومعنى صيغي ومعنى المادي مثلا في ضرب ذكرت ومعنى الصيغي هو وقوع ذلك في
زمان الماضي والدليل عليه دليل الدوران بحيث ان في كل موضع يكون هذه المادة موجودة
فكان معناه موجودة وفي كل موضع لا تكون هذه المادة موجودة لا تكون معناه موجودة
فيه كل موضع تكون هذه الصيغة موجودة فكان معناه موجودة وفي كل موضع لا تكون
هذه الصيغة موجودة لا تكون معناه موجودة ففي ضرب يضرب هذه المادة موجودة فكان
معناه موجودة وفي نصر ينصر لا تكون هذه المادة موجودة فكان معناه لا تكون موجودة وفي ضرب ونصر
هذه الصيغة موجودة فكان معناه موجودة وفي يضرب وينصر لا تكون هذه الصيغة موجو
دة فكان معناه لا تكون موجودة فان قيل ان الدليل الدوران منقوض بالموضعين اما
في المادة فبقوله يضرب لان هذه المادة موجودة فيه ولا تكون معنا موجودة واما في الصيغة
فبقوله شيء وحجر لان فيهما هذه الصيغة موجودة ولا تكون معناه موجودة قلنا ان معنى
المادة دائرة مع الصيغة مادة بشرط الترتيب وههنا ليست بموجودة والمعنى الصيغة دا
ئرة مع الصيغة اذا عرض الصيغة الى المادة المتصرفة وفي شيء وحجر ليست الصيغة عارضة الى
المادة المتصرفة وهي اربعة الخاص هو بحسب اللغة مشتق من الخصوص وهو الانفراد وفي عرف ا
لاصولي هو كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد وفي ذكر اللفظ اشارة الى ان الخصوص صفة
اللفظ دون المعنى بدليل ان المأخوذ في تعريفه اللفظ وايضا فيه احتراز عن دال الاربع وهي
الخطوط والاشارة والعقود والنصب وبقوله وضع احترز عن المهمل كلفظ الديز مثلا
وبقوله لمعنى معلوم احترز عن المشترك والمجمل وبقوله على الانفراد احترز عن العام وفيه نظر بوجوه
الاول انه في تعريف الخاص ذكر كلمة كل وارادة كلمة كل في التعريفات مستنكر باعتبار الوجهين